



النواف يشيد بجهود «التربية الخاصة»

في ظل تردي الخدمة في مقابل إنفاق الكثير من الأموال الشاهين يسأل بوشهري عن دور هيئة الاتصالات في حماية مصالح عملاء الاتصالات



أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان و وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري عن دور الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في حماية مصالح عملاء خدمات الاتصالات.

ونص السؤال على ما يلي: لما كان العصر الحالي هو عصر الاتصالات والمعلوماتية، ولما كان ضعف الاتصال أو حدوث أي خلل به يؤدي إلى ضرر بالغ بالفرد والمجتمع، ونظراً لاستغلال بعض شركات الاتصالات والإنترنت للمواطنين وتردي الخدمة المقدمة لهم في مقابل إنفاق الكثير من الأموال، وهذا بدوره يتعارض مع خطط الحكومة وتوجيهات سمو أمير البلاد بجعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً ولتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار العالمي.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

(1) ما دور الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في حماية مصالح عملاء خدمات الاتصالات؟

(2) ما الألية المتبعة في تقديم الشكاوى للهيئة حول الخدمات المقدمة للعملاء من قبل شركات الاتصالات وشركات الإنترنت؟

(3) ما دور الرقابي للهيئة في متابعة التزام الشركات بالعملاء المبرمة مع العملاء فيما يخص السرعات المحددة في الإنترنت في عمليات التصفح أو التحميل (Upload - Download)؟

(4) ما الإجراءات المتبعة من قبل الهيئة في ضبط أسعار المبالغ بها في رسوم الخدمة المقدمة والتي تفرضها شركات الاتصالات على العملاء؟ وهل توجد تعريفة خاصة بالهيئة تفرض على العملاء

في حال استخدام نظام التجوال أثناء السفر خارج البلاد، والذي جعل بعض المواطنين يلجأون إلى القضاء

(5) ما دور الهيئة في إنشاء الأبراج والمحطات الراديوية؟ وما تأثيرها على الصحة العامة للسكان بالمناطق السكنية؟ وهل هناك تنسيق بين الهيئة وشركات الاتصالات في إنشائها؟

أكد أن صبره على ما يحدث في «النفط» له حد... وحذر الرشدي باستجوابه

عمر الطبطبائي: المسؤول الذي لا يقدر على المحاسبة عليه ان يتعد سواء كان وزيراً أو رئيس وزراء

سزبحك من المشهد. وأكد أننا لا يعيننا تصريحك يا سمو الرئيس بل ما يعيننا هو التحرك الذي تقوم به فهل حسبك؟ وإذا لم تحاسب فنحن سحاسبك. وكشف عن أنه بالإضافة إلى عدم الرد على الأسئلة البرلمانية هناك تلاعب في بعض الردود، وهذا جاهز في الاستجواب في يوم من الأيام، مؤكداً أن المساءلة ليست لوزير النفط فقط بل إلى أعلى من وزير النفط.



عمر الطبطبائي

طالب النائب عمر الطبطبائي سمو رئيس مجلس الوزراء بالاجتماع بالقيادات النفطية والإطلاع على الأسئلة البرلمانية الموجهة حول القطاع النفطي لمعرفة مكان الفساد في القطاع، محذراً من أن استجوابه لوزير النفط حول هذه القضايا جاهز منذ دور الإنعقاد الماضي ويقتضه فقط التوقيع وتاريخ التقديم. وقال الطبطبائي في تصريح للصحافيين:

وتشدد على أن الساس الذي ليسوا على قدر المسؤولية يجب أن يحاسبوا وإذا لم تكن قادراً على محاسبتهم فابتعد سواء كنت وزيراً أو رئيساً لمجلس الوزراء، فالبلد فيها من هو قادر على العمل والنيات. وأضاف: سبق وأن تحدثت عن مشروع الوقود البيئي وأنا من هنا أتحدى الحكومة إذا تم الانتهاء منه في نهاية علم 2018 فالتشغيل التجاري للمشروع يحتاج بحد ذاته إلى 6 أشهر».

وتابع الطبطبائي موجهاً حديثه لرئيس الوزراء «ياسمو الرئيس بالي خائف ومستاء من الفساد هناك كلام كبير عن التلاعب مع المقاولين وهنا يأتي دور دورك للمحاسبة والمعاقبة والبحث عن التلاعب خاصة وانك كنت تتفاخر في افتتاح دور الإنعقاد الماضي لمشروع الوقود البيئي وانه سينتهي في علم 2018».

ولفت الطبطبائي إلى أن مشروع الوقود البيئي يكلف مليارات، وأمسال الكويت ليست رمل فالمشروع لن ينتهي بالموعد المحدد وسبق وإن نصحناكم بشأنه والان لن ننصح وسنعتي الوزير الحالي الجديد حقه الأخلاقي والقانوني ولكن هذا الوقت ليس مرسلاً ومرتبب بالأجابه عن الاسئله الموجهة اليه».

وضع الكويت في مؤشر مدركات الفساد، وكان هذا الأمر يحتاج إلى مؤشرات تبين أن الكويت تتراجع أم لا؟

وبين أنه لن يتحدث عن مواضيع الفساد الموجودة بل سيركز على القطاع النفطي الذي كان يتبنى ملفه منذ دور الإنعقاد الماضي ولا يزال يتبناه، مبيناً أننا الآن أمام حكومة جديدة ووزراء جدد، ومن الباب الأخلاقي نعتي كل وزير فرصة، فلا يمكن أن نحاسب وزير على ملفات سابقة.

وقال إن وزير النفط الحالي لغاية الآن «رايته بيضة» ويتعامل معنا بطريقة إيجابية ولكن هناك ملاحظات على القطاع النفطي، ومن اليوم الوزير أخذ مهلته الكافية وسنتفتح للملفات التي كانت نتحدث عنها. لافتاً إلى أنه وجه في 10 أبريل 2017 سؤالاً برلمانياً لوزير النفط عن بعض الأمور التي تتعلق بالمال العام، وبعد ستة أيام وردت رسالة من الوزارة بأنه جار إعداد البيانات المطلوبة للرد على السؤال، ولكن إلى اليوم لم تأتي أي إجابة، الآن هل لنا الحق أن نساأل سياسياً أم لا؟

وتابع الطبطبائي لا أريد ان اعلن الان استجوابي ولكني اريد اصلاح الموضوع وان لم يصلح في دور الانعقاد التالي سيكون لي موقف بخلاف موقف الدور الماضي، متمنياً ان لا تاتيه اتصالات وان يعمل رئيس الوزراء والوزير المعني على متابعة المواضيع المتارة في أسئلته. ونتمنى ان يتم تقليل محاور استجوابه لانه لن يسكت لان الوزير الحالي «خوش ريال وهناك امور على رئيس الوزراء مسؤوليتها»، داعياً رئيس الوزراء للبحث عن الجبجات المليونيه بالقطاع النفطي وغيرها من المواضيع الواردة في أسئلته.

وكان وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح طالب فيه افادته بالخطوات التي قامت بها وزارة الداخلية للتعرف على المواطن المفقود (صباح الجنديل) وما نتاجت التي توصلت لها الوزارة في البحث -إن وجدت- خاصة بعد مرور فترة طويلة على فقده؟

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً برلمانياً إلى رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح طالب فيه افادته بالخطوات التي قامت بها وزارة الداخلية للتعرف على المواطن المفقود (صباح الجنديل) وما نتاجت التي توصلت لها الوزارة في البحث -إن وجدت- خاصة بعد مرور فترة طويلة على فقده؟



محمد الدلال

وافقت على تعديلات «السجل التجاري» المالية البرلمانية تلغي الحبس على التاجر في «النشر الإلكتروني»



جانب من اجتماع اللجنة

تم إعطاء موظفي التجارة صفة الضبطية القضائية للاطلاع على سجلات ودفاتر المنشأة التجارية. ولفت إلى أنه كان في المسابق أكثر الضبطيات يتم تحويلها مباشرة إلى النيابة العامة بدون التحقيق أو البحث عن أصل الموضوع في الإدارة المختصة، «ولكن أعطينا الحق للوزارة

في المادة (17) قال عاشور إنه تم إلغاء عقوبة السجن وتم الاقتصاد على الغرامة فقط، وذلك لتكريس مبدأ عدم فرض السجن على التاجر وعلى من يعطي بيانات غير دقيقة، موضحاً أنه تم إلغاء عقوبة السجن والاكتفاء بالعقوبات المالية. وأضاف أنه بالنسبة للمادة (90) فقد

عاشور يسأل الصبيح عن أسباب حل جمعية «الثقلين»



صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح عن أسباب حل جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية والمخالفات المالية والإدارية الجسيمة التي صرحت عنها الوزيرة.

وقال عاشور: نشرت وسائل الإعلام بتاريخ 18-3-2018 تصريح لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل حول إشهار وحل الجمعيات والمبرات الخيرية وصرحت الوزيرة بعدم السماح بأي حال بتشويه العمل الخيري بما يؤثر على سمعة دولة الكويت في المحافل الدولية، فهل هناك جمعيات خيرية شوهت العمل الخيري؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هذه الجمعيات؟ وما الأعمال التي قامت بها؟ وما الشكاوى التي عليها؟ وهل تم إبلاغ هذه الجمعيات بتلك الشكاوى؟ وما إجراءات الوزارة مع هذه الجمعيات وهل تم التحقيق معها؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك.

الدمخي يسأل وزير الداخلية عن خطوات الوزارة للعثور على مواطن مفقود

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً برلمانياً إلى رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح طالب فيه افادته بالخطوات التي قامت بها وزارة الداخلية للتعرف على المواطن المفقود (صباح الجنديل) وما نتاجت التي توصلت لها الوزارة في البحث -إن وجدت- خاصة بعد مرور فترة طويلة على فقده؟

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس مشروع القانون بشأن السجل التجاري بحضور أعضائها ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان. وقال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريحات بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن قانون السجل التجاري صدر عام 1959، أي أكثر من ستين عاماً وكثير من مواده تناسب الخمسينات والستينات من تاريخ الكويت.

ولفت عاشور إلى أنه حتى الجزاءات الموجودة في القانون بالروبية وليست بالدينار، مشيراً إلى أنه تمت مناقشة مواد مشروع القانون التسع وعشرين مادة، على مدى أكثر من اجتماع للجنة. وأكد أنه تم التوافق على التعديلات المطلوبة، وأولها، وضع تعريف كامل لكلمة التاجر وكذلك المنشأة التجارية.

وأضاف عاشور أن التعديل الآخر هو أنه تمت إضافة السجل الإلكتروني إلى السجل التجاري العادي، لافتاً إلى أن هذا التعديل يلزم (التجارة) بوضع سجل الكتروني يمكن لمن يرغب الاطلاع عليه معرفة البيانات.

وبين أن القانون الحالي لا يجرم التضمين بالنسبة للشركات، إلا أن القانون الجديد وضع عقوبات تتراوح من 1000 دينار إلى 20 ألف دينار فيما يتعلق بموضوع التضمين والتحاليل على البيانات، وفيما يتعلق بالنشر الإلكتروني للحكومة

«البيئة البرلمانية» تجتمع الأحد المقبل ناقشة التلوث البيئي بمدينة صباح الأحمد الحويلة: 56 مجرور صرف يصب في جون الكويت



د. محمد الحويلة

اجتمعت لجنة البيئة البرلمانية مع وزير الأشغال العامة وممثلة من وزارة الصحة والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت للتعرف حول آلية القضاء على المشاكل البيئية وأسبابها في دولة الكويت وكشف مقرر اللجنة النائب الدكتور محمد الحويلة أن اجتماع اللجنة حول الاجتماع الثامن حيث انه كان هناك نقاش موسع حول المشكلة التي يعاني منها الجميع وهي مشاكل الصرف الصحي.

وأضاف الحويلة في تصريح للصحافيين أن جميع الجهات عليها مسؤولية إيجاد حلول مؤقتة ودائمة لمشاكل الصرف الصحي التي اضرت بمناطق عديدة في البلاد. وأشار الحويلة أن الاجتماع يوم الأحد القادم سيتم في تحديد المسئوليات للجهات الحكومية خاصة وأن هناك 56 مجرور صرف صحي يصب في جون الكويت.

وأكد الحويلة على ضرورة التعاون من قبل جميع الجهات للقضاء على هذه المشاكل البيئية سواء في منطقة صباح الاحمد ومنطقة الصباح الطبيعية ومجرور الغزالي مشيراً إلى ان الاجتماعات تنسيقية مستمرة في إيجاد حلول لهذه المشاكل التي تهدد الامن البيئي والصحي.

وأشار الحويلة ان هناك تصرفات بإيجاد محطات مؤقتة لتنقية المياه الصرف الصحي في جون الكويت لما تحمله متعدد كبير من المجاري الصحية واستخدامها في الاعمال الزراعية وري السياج الشجري والتجميل في جميع مناطق الكويت خاصة وأن هذه المياه لا تستغل بشكل صحيح.

وقال الحويلة ان الجهات ستزد واللجنة البرلمانية لما يصلون اليه ومشكلة التلوث الكثير يعاني وعلى الجهات الحكومية التعاون ومعالجة هذا القضية مشيراً الي ان هناك اقتراحا بقيام وزارة الصحة بإدارة مجرور منطقة الصباح الطبية وارتابنا تاجيل النظر فيه لحين معرفة قدره الصحة على إدارة هذه الشبكة.

وطالب الحويلة بضرورة أن يكون هناك احساس